

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

الجلسة ٣٦

المعقودة يوم الجمعة

٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

## محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

الرئيس: السيد بورك (أيرلندا)

### المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

- (أ) الأنشطة التنفيذية التي تطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)
- (ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تابع)
- (ج) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (تابع)
- (د) أنشطة التعاون التقني التي تطلع بها الأمم المتحدة (تابع)
- (هـ) برنامج متطوعي الأمم المتحدة (تابع)
- (و) برنامج الأغذية العالمي (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: تنمية الموارد البشرية (تابع)

الكوارث الطبيعية في الفلبين

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.2/46/SR.36  
18 December 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٨٢ من جدول الاعمال : الانشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

- (أ) الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع) (A/46/186 ،  
و Add.1 ، و A/46/206-E/1991/93 و Add.1 الى Add.4)
- (ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تابع) (E/1991/34) (الملحق ١٣ و Add.1)
- (ج) مندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية (تابع) (الملحق ١٣ و Add.1)
- (د) أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة (تابع) (E/1991/34)  
(الملحق ١٣ و Add.1)
- (هـ) برنامج متطوعي الأمم المتحدة (تابع) (E/1991/34) (الملحق ١٣ و Add.1)
- (و) برنامج الأغذية العالمي (تابع) (A/46/265-E/1991/105)

البند ٨٨ من جدول الاعمال : تنمية الموارد البشرية (تابع) (A/46/336 ، و A/46/944 ،  
و A/46/501/Rev.1 ، و A/46/461 ، و A/46/520 ، و A/46/579)

المناقشات العامة (تابع)

١ - السيد ايدغررين (مساعد المدير ، مكتب السياسة والتقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) : قال مذكرا بأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية الذي تبلغ التزاماته في الوقت الحاضر حوالي ٧٠٠ مليون دولار ، يساعد بشكل رئيسي أقل البلدان نموا عن طريق اعانات للمشاريع الصغيرة - خطط الري ، والتنمية الزراعية ، والطرق الصحراوية ، والاسكان ، وإيصال المياه ، والمستوصفات ، والمدارس ، وسواها - والتي تهدف الى توفير ظروف معيشية أفضل وامكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان أقل البلدان نموا . ويتعلق الامر قبل كل شيء بمساعدة المجموعات ذات الدخل القليل وذلك بتلبية حاجاتهم الاساسية وإيجاد أعمال مجزية لهم وتشجيع روح المشروع ، والمساهمة ، عن طريق تكوين ادخار داخلي ، وفي انطلاق الاستثمار الوطني والتنمية

(السيد ايدغريرين)

الاقتصادية للبلد . وينبغي للمستفيدين من جهتهم تحمل حصتهم في مصاريف استغلال للهياكل الأساسية المقامة . ويقوم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية في جميع قطاعات برنامجه ، بالعمل على هذا الأساس لمالح التنمية القابلة للإدامة ، الموجهة نحو الجماعات المحلية .

٢ - واستطرد قائلاً إن نطاق الفقر أخذ في التوسع ، وقائمة أقل البلدان نموا عرضة للازدیاد . وفي ظل هذه الظروف تعتبر المساعدة المقدمة بشكل اعانات هي الأكثر ملاءمة . وقد تم التسليم في مناسبات عديدة بفائدة عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، ولاسيما خلال مؤتمر باريس (١٩٩٠/سبتمبر ١٩٩٠) . وإن البلدان المانحة دعيت ، في برنامج العمل الذي اعتمد هذا المؤتمر ، الى النظر في أن تزيد المبلغ الاجمالي لما تقدمه من تمويل بنسبة لغاية نهاية العقد . واذا أخذ في الاعتبار مؤتمر اعلان التبرعات في عام ١٩٩١ ، فإن هذا الهدف يعتبر بعيدا عن التحقيق .

٣ - وقال ، فيما يتعلق ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة ، إن هذا البرنامج قد أصبح عنصرا رئيسيا للتعاون التقني الدولي لأنه يحتمل أن يقدم حوالي ٢٠ في المائة من الموظفين الغنيين الذين هم في الخدمة في البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نموا . ويمكن للبرنامج أن يقوم بدور أساسي في بعض المجالات ، مثل التنمية الزراعية ، والصحة ، والتعليم ، والنهوض بالمناطق بعد وقوعها بأزمات .

٤ - وأضاف يقول ، إنه بالنظر الى أن المتطوعين مزودون بتعليم جامعي عال وبخبرة طويلة في البلدان النامية ، وخاصة بالنظر لتفانيهم الكبير ، فإن بمقدورهم إكمال عمل الاخصائين الآخرين في التعاون الفني . وفي كثير من الأحيان ، يكون المتطوع حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين المسؤولين عن السياسات والاستراتيجيات وبين المستفيدين ، كما يمكنه بوجه خاص تقديم معونة فنية والقيام بتدريب في مكان العمل للمدراء والغنيين المكلفين بتنفيذ البرامج على المستوى المحلي .

٥ - وقال إن انطلاقة برنامج متطوعي الأمم المتحدة تشهد بالاهتمام الذي يثيره . وبوجود ٢١٠٠ متطوع في الميدان ، فإن البرنامج سيستمر في التوسع وقد قام الميدان ويقوم بدور هام بدرجة خاصة في بلدان مثل افغانستان وناميبيا ، التي شهدت تحولات عميقة . وسيكون الحال كذلك بالنسبة لكينيا بالتاكيد .

(السيد ايدغريرين)

٦ - ومضى يقول إن عمل المتطوعين يشمل جميع جوانب التنمية ولكنه ينبغي أن يتطور في مجالين هما : دعم مبادرات الجماعات المحلية ، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية ، والتدخل في الحالات المستعجلة .

٧ - وأردف يقول إنه بالنظر الى الاهتمام المتزايد بتعزيز القدرات الوطنية للبلدان وباستغلال الكفاءات المحلية ، فإنه ينبغي تشجيع تحقيق نسبة بين المتطوعين الدوليين والمتطوعين من السكان الاصليين تشجع تبادل المعرفة والافكار والكفاءات ، وذلك بتقديم مفهوم العمل الجماعي على المفهوم التقليدي للموظفين "النظراء" . وقال إن برنامج متطوعي الامم المتحدة للتنمية المشاركة هو مؤشر للاهتمام بدرجة خاصة في هذا الصدد .

٨ - واستطرد قائلاً إن برنامج متطوعي الامم المتحدة قد ابتداءً فعلاً يزيد ، بصورة منهجية ، دعمه للمبادرات التي تقوم بها الجماعات المحلية . فيما يتعلق مشلاً بمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء العام لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ، أو بالمساعدة ، بفض العمل المشترك لوكالات المؤسسات الدولية ومتطوعي الامم المتحدة والعاملين في الميدان ، على الاستجابة الى الحاجات الرئيسية للسكان ذوي الدخل الضئيل - أنشطة التنمية الريفية في ليسوتو ، ومنح الاعتمادات الصغيرة في غامبيا أو تقديم المساعدة للمبادرات لصالح المرأة في باكستان . وقال إن الدورين التقليديين اللذين يقوم بهما البرنامج يتمثلان في تقديم المساعدة للانعاش والتعمير بعد حصول الازمات (أفغانستان ، أنغولا ، موزامبيق) وتشكيل القدرات من أجل برامج الإغاثة للأمد البعيد (اثيوبيا) ، ولكن البرنامج تدخل خلال العام المنصرم ، في الحالات المستعجلة ، بالتعاون مع هيئات الامم المتحدة الأخرى . ففي ليبيريا كان البرنامج يمثل مكتب تنسيق الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث في العملية الميدانية الأولى ، ويبدو من الواضح أن برنامج متطوعي الامم المتحدة سيطلب اليه ، بشكل متزايد ، التدخل في عملية الاغاثة في حالات الطوارئ وفي إنعاش المناطق المنكوبة والمناطق الأخرى ، ولذلك ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الكامل الامكانيات المتاحة في المناقشات الجارية حالياً ، فيما يتعلق باقامة هيكل متناسق في الامم المتحدة من أجل التدخل في حالات الطوارئ .

٩ - السيد غانتشيف (بلغاريا) : لفت النظر الى أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تشكل عنصراً رئيسياً في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تزويد البلدان المستفيدة بالوسائل اللازمة لانعاش اقتصاداتها والبدء بعملية التنمية

(السيد غانتشيف ، بلغاريا)

القابلة للإدامة . غير أن الأغراض المستهدفة قد تغيرت ، بسبب التحولات العميقة الجارية حالياً على الساحة الدولية لتطور استراتيجيات التنمية الدولية . ولذلك ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل ، في سنوات التسعينات ، تكييف برامجه حسب حاجات وأهداف وأولويات الدول الأعضاء وإن الثقة العامة التي يتمتع بها البرنامج تمكنه من الحصول على الوسائل اللازمة للقيام بذلك .

١٠ - ومضى قائلاً إن تقرير المدير العام (A/46/206 و Add.1) شرح التدابير التي اتخذت لتعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة بكاملها وينبغي الترحيب وبصفة خاصة بالجهود الرامية إلى تعزيز دور المنسقين المقيمين وإلى مزامنة الجهود الوطنية مع البرامج الوطنية . إن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهته قد أكد في دورته الثامنة والثلاثين على أن الأهداف الرئيسية لأنشطته المستقبلية ينبغي أن تكون : التنمية البشرية ، والاستقلال الذاتي للبلدان والتنمية القابلة للإدامة . وكما لاحظت وفود عديدة ، فإن التنمية البشرية ينبغي أن تكون محور الأنشطة التنفيذية المستقبلية للأمم المتحدة . ومن الأمور الإيجابية أيضاً أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى تنمية روح المشروع كعامل هام في التنمية القابلة للإدامة وأن أمانة البرنامج تضم شعبة للقطاع الخاص في ميدان التنمية . كما ينبغي أن تكون الأنشطة المعنية بحماية البيئة دائمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وخاصة في البلدان التي هي في مرحلة تحول حيث ستساعد في الوقاية من أي تدهور في البيئة .

١١ - وقال إن الحالات الطارئة وتحركات المهجرين واللاجئين ، الذين يتزايد عددهم باستمرار ، تجعل إنشاء ظروف اقتصادية واجتماعية تشبث حركات الهجرة أمراً متزايد الأهمية ، ويمكن للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة أن تكون مفيدة في عمل مخطط منسق في هذا المجال .

١٢ - وأضاف ، فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للبلدان ، أنه ينبغي التأكيد على تطوير الوسائل التي تمتلكها البلدان المستفيدة لحل المشاكل الإدارية ، ليس فقط في مختلف القطاعات الاقتصادية (انظر مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٤/٩) ، وإنما كذلك من أجل خلق مناخ اقتصادي ملائم للتغيير .

١٣ - ومضى قائلاً ، فيما يتعلق بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدورة البرمجة القادمة ، إنه ينبغي أن تكون هذه الأنشطة ، بشكل عام ، أكثر ارتكازاً على البرنامج .

(السيد غانتشيف ، بلغاريا)

وإن من المأمول أن يكون من شأن الترتيبات المستقبلية المعنية بنفقات الدعم أن تحسن تنفيذ المشاريع الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بالجمع بين التنفيذ الوطني وبين الامكانيات الواسعة للوكالات المنفذة .

١٤ - واستطرد قائلا إن بلغاريا تؤكد من جديد مساندتها للتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ . وإن مشروع بلدان الشمال يمكن أن يساهم بشكل كبير في نجاح هذه العملية الكبيرة .

١٥ - السيد سزيدلاسكو (هنغاريا) : قال إنه بعد سنوات من التطور التدريجي والجهود المستمرة من أجل تفكيك الهياكل الجامدة ، انتقلت هنغاريا ، بتحول منظم ، إلى ديمقراطية شعبية . وبحصولها على الإطار التشريعي اللازم لمجتمع تعددي تمكنت من البدء دون ابطاء بإقامة اقتصاد سوقي . وأنه من الأهمية القصوى أن تنجح بلدان وسط أوروبا وشرقها في هذا التحول ، مما سيسهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي في القارة ومن ثم سيزود هذه البلدان بالوسائل اللازمة للمساهمة في رفاهية شركائها . وهكذا ، وبمبادرة من الحكومة الهولندية ، تم البدء بنظام تعاون ثلاثي يتمثل في أن تساعد الحكومة الهولندية هنغاريا في تعزيز روابطها مع البلدان النامية في مجال العلوم والتقنيات والتعليم . والنتائج الأولية مشجعة جدا حيث عبّرت دول أخرى من وسط أوروبا عن اهتمامها بهذا الشكل من التعاون الثلاثي .

١٦ - ومضى قائلا إنه إذا كان يتعين على هنغاريا تحمل أعباء عملية التحول نفسها ، فإنها لن تنجح في ذلك إلا إذا كان المناخ الخارجي مواتيا . ولهذا السبب فإن هنغاريا ترحب باعتماد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقرره (٢٤/٩١) ، وتتوقع نتائج كثيرة من التعاون بين جميع الأطراف المعنية بتطبيقه ، وخاصة في نطاق الدورة البرنامجية الخامسة . وقال إن البرامج المترابطة التي تم البدء بها في مستوى البلدان والمنطقة ينبغي أن تعطي الأفضلية بمفة خاصة إلى تقنيات الإدارة ، والتحويل إلى القطاع الخاص ، وتخفيف النتائج السلبية للتحول ، وتنمية الهياكل الأساسية المعلوماتية ، والبيئة . وإن نجاح هذه البرامج يتطلب تنسيقا جيدا ، والاستفادة من الكفاءات الوطنية والتشاور الوثيق فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة ، حيث تقع على عاتق هذه الأخيرة مسؤولية رئيسية في تنفيذ البرامج . ومما يزيد من أهمية الاستخدام الرشيد للأموال المتاحة أن موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة لهنغاريا وللمنطقة برمتها للدورة الخامسة قد انخفضت

(السيد سزيدلاسكو ، هنغاريا)

انخفاضا شديدا . وستكون الموارد الخارجية الاضافية ضرورية . ومن المناسب كذلك السهر على عدم البدء بمشاريع دون أن يكون هناك توصيفا للمشروع موقعا من ثلاث دول على الأقل .

١٧ - وقال ، في صدد قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤٤ ، إنه يأمل في امكانية الوصول إلى توافق في الآراء بشأن القرار المعني بالانشطة التنفيذية . الامر الذي سيكون أساسا للدراسة الشاملة لتوجهات عام ١٩٩٣ . وحيث أن التنمية البشرية هي إحدى الجوانب الأساسية للتنمية والانشطة التنفيذية للأمم المتحدة ، فإن تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن المسألة سيكون مفيدا جدا وإن هنغاريا ترحب بإدخال مؤشر حرية الانسان ولكن هذا المؤشر ينبغي أن يميل .

١٨ - ومضى قائلا إن هنغاريا تود التأكيد من جديد على أن المبادئ الأساسية للانشطة التنفيذية - العالمية ، والطابع الطوعي ، والحياد ، والتعددية . وقال إنه رغم جميع الصعاب التي ينبغي أن تتغلب عليها ، فإن هنغاريا ترغب في تطوير علاقات مفيدة بشكل متبادل مع جميع بلدان العالم دون أن تتجاهل مشاكل البلدان الأقل ثراء . ولا ينبغي للأحداث في وسط أوروبا أن تؤدي إلى تغيير اتجاه رؤوس الاموال نحو البلدان النامية . وبهذه الروح فإن هنغاريا زادت بنسبة الثلث مساهماتها الطوعية لانشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية .

١٩ - السيدة ثوريي (ترينيداد وتوباغو) : تكلمت باسم الدول الإثنى عشرة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي الذين هم أعضاء في الأمم المتحدة (انتيفوا وبربودا ، بربادوس ، بليز ، ترينيداد وتوباغو ، جامايكا ، جزر البهاما ، دومينيكا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، غرينادا ، غيانا) مبينة أن البلدان الصغيرة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي التي تحاول أن تنمي نفسها رغم عدم استقرار السوق العالمية وتدهور معدلات تبادلها التجاري ، تعتبر أن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية تقوم بدور هام . وأن التعاون التقني بالنسبة لهذه البلدان ، لا يزال مهما في جميع مراحل عملية التنمية . وأنه من المستحيل في الواقع اتخاذ قرار ما في مرحلة من مراحل التنمية ، يقضي بمعاقبة البلدان التي نجحت في الوصول إلى مرحلة ما من مراحل التنمية وذلك بحرمانها من فوائد الانشطة التنفيذية . بل ينبغي لهذه الأنشطة أن تسمح بتعزيز تقدمها ومتابعة التنمية في ظل الديمقراطية . وقالت إنه في بداية العقد الرابع للأمم المتحدة من أجل التنمية ، قد يكون من الافضل زيادة

(السيدة ثوربي ، ترينيداد وشوباغو)

الموارد المخصصة للتعاون التقني من أجل التنمية ، نظرا لأن عدد البلدان الأقل نموا أو البلدان النامية ذات الدخل الضئيل قد ازداد ولا تزال حاجات البلدان النامية الأخرى مستمرة . وينبغي من أجل ذلك استعمال جزء من أرباح السلام الناتجة عن تحسن العلاقات بين الشرق والغرب .

٢٠ - ومضت قائلة إن الحوار بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن يسترشد بقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، الذي اعتمد في وقت أصبح فيه المناخ الدولي أكثر مواتاة لإجراء الإصلاح وتنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية . وقالت إن توافق الآراء في عام ١٩٧٠ (مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥)) ، وقرارها ٣٤٠٥ (د - ٣٠) حول الأبعاد الجديدة للتعاون التقني لا تزال صالحة رغم ذلك . وفي الواقع ، فإنه يقع على عاتق الحكومات وحدها صياغة خططها وأولوياتها وأهدافها الوطنية وادماج الأنشطة الممولة بالمساعدات المتعددة الأطراف أو الشنائية في خططها الوطنية . وقالت إن مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٣/٩٠ و ٣٧/٩١ تسجل تقدما ملحوظا في تطبيق قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، حيث أنها تقوم بتسهيل إعادة توجيه أنشطة الوكالات المتخصصة والتنفيذ الوطني ، نظرا لأنه تم تخفيض الموارد المخصصة للدعم الإداري إلى الحد الأدنى في دورة البرمجة الخامسة .

٢١ - ومضت تقول إن الترتيبات الجديدة المعنية بنفقات دعم المنظمات لن تعطي ثمارها إلا إذا تم تطبيق القرار ٢١١/٤٤ تطبيقا كاملا . وأنه ينبغي أن تتمكن الحكومات من ممارسة مسؤولياتها بشكل حر في موضوع الإدارة والتنسيق ، كما ينبغي تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات التي تنظم برمجة ودورات المشاريع ، وكذلك مواصلة تطوير النهج المرتكز على البرامج ، والعمل ، تحت شعار المزيد من الاستقلال الذاتي ، على أن يصبح التنفيذ الوطني النموذج الطبيعي لتنفيذ البرامج ، كما ينبغي إعادة النظر في نظام المنسقين المقيمين .

٢٢ - وأضافت ، فيما يتعلق بتقرير المدير العام (A/46/206) ، أن بلدان الاتحاد الكاريبي تنوي إشراك المرأة مشاركة كاملة ، كمساهمات في أنشطة التعاون التقني ومستفيدات منها . كما ينبغي أن تقوم اللجنة بإعداد توجيهات جديدة للمدير العام للاستعراض الذي يجري كل ثلاثة سنوات للأنشطة التنفيذية ، وخاصة في المجالات المترابطة للتنفيذ الوطني ، وإلغاء المركزية ، والبرمجة ، والتنسيق والتبسيط ، ومواءمة



(السيدة شوربي ، ترينيداد وتوباغو)

وتكثيف القواعد والإجراءات . أما بشأن البرمجة ، فإن التفريق بين النهج المشاريعي والنهج البرنامجي لا يزال غير واضح في أجزاء معينة من المنظومة . وقالت إنه ينبغي للنهج المرتكز على المنظومة أن يسمح للدول المعنية بأن تفسح المجال ، في خطط التنمية الوطنية ، للمساعدة المتعددة الأطراف ، بما يؤدي إلى تحسين نوعية البرامج المنفذة ، وأخيرا ، أما بشأن مسألة التنسيق ، فإنه إذا كانت هناك آلية مرضية على المستوى السياسي ، فإنها غير متوفرة في الميدان ، ورغم أنها يمكن أن تتجلى في البرمجة المشتركة للأنشطة المختلفة لأجهزة الأمم المتحدة في نطاق الخطة الوطنية من أجل التنمية ، مما سيؤدي إلى منع ازدواجية العمل وسيسمح بالاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل جهاز من هذه الأجهزة .

٢٣ - السيد كامارا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)) : أشار بأدب ذي بدء مسألة تطبيق القرار ٣١١/٤٤ ، ثم قال إنه يتبين من الوثيقة A/46/206 أنه قد تم احراز تقدم أكيد ، خاصة فيما يتعلق بشبكة الممثلين في الميدان ، والتنفيذ الوطني ، والاستفادة من القدرات الوطنية ودور المرأة في عملية التنمية .

٢٤ - وأضاف ، فيما يتعلق بالفاو ، أن المؤتمر اتخذ عام ١٩٨٩ قرارا هاما بشأن الأنشطة التنفيذية للمنظمة وتوجهاتها المستقبلية . وأن هناك عددا من المشاكل المبحوثة المشابهة بل حتى المماثلة لتلك التي وردت في القرار ٣١١/٤٤ . وقال إن التكلفة العالية لبعض التدابير الواردة في القرار هي مع ذلك موضع قلق . وإن الفاو ، كما هو الحال في منظمات أخرى ، تواجه منذ عدة سنوات صعوبات في ميزانياتها بسبب تأخر بعض الدول الأعضاء في دفع حصتها من جهة وتقلبات سعر الدولار . ولذلك ، يصعب عليها أن تقيم هياكل جديدة في وقت تنخفض فيه موارد الميزانية .

٢٥ - وقال إنه من جهة أخرى ، سيكون للترتيبات المستقبلية المعنية بنفقات الدعم المتوقعة لدورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، آثار هامة بالنسبة للفاو ، وقد قرر مجلس إدارتها العودة إليها في دورة أيار/مايو ١٩٩٢ . وفي إطار الفريق الخاص المشترك بين المنظمات ، تحاول الوكالات المتخصصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا سير هذه الترتيبات الجديدة . ومع ذلك فإن هناك الكثير الذي ينبغي عمله قبل تطبيق النظام الجديد ، المزمع البدء به في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وخاصة بسبب مشاكل التدريب المواجهة .

(السيد كامارا)

٢٦ - واستطرد قائلاً إن أحد العناصر الرئيسية للترتيبات الجديدة فيما يتعلق بنفقات الدعم وتشجيع التنفيذ الوطني . وإن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أوضح في قراره (٢٧/٩) أنه ينبغي العمل بروح التعاون وبالتشاور مع المؤسسات والحكومات نفسها . وفي الواقع لقد طلب المجلس إلى مدير البرنامج مياغة توجيهات لترويج ودعم هذه الطريقة الجديدة . وأن يقوم بالتشاور مع الهيئات والحكومات ، ولذلك فإنه من المستغرب أن يحاول فجأة ادخال التنفيذ الوطني في بعض البلدان دون اللجوء إلى المشاورات اللازمة ، مما أدى إلى خلق بعض التشويش الذي قد يضر بالترتيبات المعنية بنفقات الدعم . ومع ذلك تم التوصل إلى اتفاق بشأن التوجيهات المؤقتة .

٢٧ - وقال إن تقرير الأمين العام حول تنمية الموارد البشرية (A/46/461) يبين ثلاثة جوانب لأنشطة الأمم المتحدة بشأن الموضوع : المفهوم الجديد للتنمية ، ولمتابعة الأنشطة التنفيذية . وإن الفاو ، هي كذلك ، قد حاولت دائماً الذهاب إلى أبعد من "الحاجات الأساسية" لرفع مستويات التغذية والاحوال المعيشية للسكان الريفيين وتحسين الانتاج وتوزيع المنتجات الزراعية . وهذا يقتضي تحويلاً للحياة وللأنشطة الريفية في جميع المستويات ، وفي نفس الوقت مشاركة فعالة من قبل السكان الريفيين في وضع وتطبيق السياسات التي تعنيهم . وقال إنه ينبغي لمؤتمر الفاو دراسة خطة عمل في هذا المجال . وأن مسألة تنمية الموارد البشرية قد أعطيت مكاناً متقدماً واضحاً في خطة عمل الفاو المتوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ .

٢٨ - وقال ، فيما يتعلق بمتابعة الخطة ، إن الفاو تقوم بتجميع ونشر بيانات احصائية عديدة .

٢٩ - وأضاف يقول إن الأنشطة التنفيذية للفاو تركز على إنشاء قدرة وطنية ، وذلك لكي يتم فهمها والتعليم والتدريب . وهكذا فقد تم تدريب ١٠٥ ٠٠٠ شخص ، عن طريق التبسيط ، لثلثهم من النساء ، في عام ١٩٨٩ . وفي هذا العام ، وافقت الفاو على إعطاء ٣٠٠٠ منحة دراسية وأقامت أكثر من ٢٠٠ مشروع في الميدان . ومع ذلك ، وبسبب استمرار الفقر الريفي ، فإن عامل "الموارد البشرية" لا يزال يشكل عائقاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية . ومن جهة ثانية ، ورغم الطلب الشديد ، فإن الموارد المخصصة لتنمية الموارد البشرية قد انخفضت خلال سنوات الثمانينات وقد يستمر هذا الانخفاض خاصة في القارة الأفريقية .

(السيد كامارا)

٣٠ - وأخيرا قال ، فيما يتعلق باليوم العالمي للتغذية ، إن الفاو ترحب بالاهتمام الذي يلقاه ، لكنها تعتبر النص الذي تم توزيعه من قبل بعض الوفود بشأن الاحتفال بهذا اليوم غير مناسب . فأولا ، إن مسألة اليوم العالمي للتغذية ليست مسألة متصلة بالأنشطة التنفيذية ولا بتنمية الموارد البشرية . ومن ناحية أخرى ، إن مؤتمر الفاو نفسه ، الذي قرر الاحتفال بهذا اليوم ، قرر الكيفية التي يتم بها الاحتفال . وأخيرا ، إن المنظمات التي ترغب المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للتغذية مدعوة الى ذلك وستكون أمانة الفاو سعيدة لمساعدتكم .

٣١ - السيد سوهمان (تشيكوسلوفاكيا) : رحب بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التكيف مع تطور العلاقات الدولية ، وأيد كل ما تم الاضطلاع به لتعزيز الدور المركزي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمنظومة الأمم المتحدة ، وخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية . وقال إنه يرى أن قرارات مجلس إدارة البرنامج في دورته الثامنة والثلاثين هي قرارات مشجعة لكنها غير كافية . وينبغي الاستمرار في القيام ، عن كسب ، بمتابعة عملية إصلاح الأنشطة التنفيذية وكذلك طرائق تطبيق الأفكار الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ . وأن الوقت قد حان في الواقع لإنعاش التعاون المتعدد الأطراف وأنه يجدر التذكير في هذا الصدد بالتوصيات الواردة في التقرير الختامي بمشروع دول الشمال .

٣٢ - وقال إن إصلاح الأنشطة التنفيذية يفترض القيام ، بصورة منهجية ، بتحقيق اللامركزية والقيام بمزيد من التنسيق لأنشطة التنمية ، بشكل يتم فيه تحاشي الازدواجية . كما ينبغي تحاشي إيفاد البعثات التي لها التقييم التي لا نهاية لها مستمر والتي تؤخر تنفيذ أنشطة التنمية وتمتص موارد بشرية ومالية هامة . وحيث أن بلدانا مختلفة قد وصلت الى مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإنه لا يمكن وضع برامج التنمية بشكل عام . وهكذا ، فإن البلدان ذات الدخل المتوسط ليست لها نفس حاجات البلدان القليلة النمو جدا . ولذلك فإنه من المفيد تصنيف البلدان حسب مستوى التنمية وقد سيكون رقم التخطيط الإرشادي دالة في هذا التصنيف . وفي التقرير العالمي بشأن التنمية البشرية لعام ١٩٩١ . بُذل جهدا بغية الحصول على مؤشر للتنمية البشرية يكون مرضيا بدرجة أكبر رغم صعوبات الحصول على بيانات قابلة للمقارنة لجميع الدول الاعضاء . وإن التنمية ، والديمقراطية وحقوق الإنسان هي أمور مترابطة ترابطا وثيقا . ولذلك ينبغي ، في الطبعة القادمة للتقرير ، أن تدخل أحوال المعيشة في تكوين مؤشر التنمية البشرية .

(السيد موشمان ، تشيكوسلوفاكيا)

٣٣ - وقال إن التنفيذ الوطني للمشاريع وللبرامج هو جانب مهم من القرار ٣١١/٤٤ . وأن هذه المسألة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتزايدة في إنشاء القدرات الوطنية وفي تطبيق الترتيبات الجديدة المتعلقة بنفقات الدعم للمنظمات . كما ينبغي استعمال أرقام التخطيط الإرشادية بوصفها "رأس مال انطلاق" يهدف الى جلب رؤوس أموال اضافية يقدمها المانحون .

٣٤ - وقال ، فيما يتعلق بوسط وشرق أوروبا ، إنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتمكن من اقناع مجتمع المانحين بأن المشاريع الاقليمية والوطنية المقترحة ، التي تهدف الى تحويل الاقتصادات في فترة الانتقال ، تتماشى جيدا مع مصالح المستفيدين ويمكن أن تنفذ فعليا بفضل عنايته . وقال إن وضع برنامج اقليمي لأوروبا يبين مدى صعوبة هذه المسألة وتعقيدها وحساسيتها ، لأنه بالنظر لعدم وجود أنظمة حديثة للإدارة موجهة الى اقتصاد السوق ، يعمد في هذه الفترة الانتقالية إعداد مشاريع للتنمية الوطنية والاقليمية . ولذلك ينبغي تعزيز المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأوروبا ، الذي ينبغي أن يكون مقره في هذه المنطقة ، وكذلك تعزيز المكاتب الخارجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروبا .

٣٥ - السيد فلوريس (المكسيك) : قال إنه يؤيد البيان الذي قدمه مندوب غانا ، باسم مجموعة ال ٧٧ . وأضاف أن تحولات المناخ السياسي العالمي لم ترافقها تغييرات مشابهة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي ، الذي توليه البلدان النامية أقصى اهتمامها . وقال إن عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية الخطير فيما بين البلدان لا يمكن تحقيقه إلا بالتضامن ، الذي يتطلب تعاونا دوليا أكثر فعالية في جميع المجالات . وأن الحكومة المكسيكية تعلق أهمية كبرى على الأنشطة التنفيذية التي تكمل بشكل مبهج الجهود الوطنية . وذكر أن المجتمع الدولي قد اعتمد ، في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي (قرار الجمعية العامة (د ١ - ٣/١٨) ، اعتمد المجتمع الدولي مبادئ توجه التعاون الدولي . ويعلن الوفد المكسيكي بأنه قلق لبعض الاتجاهات الحديثة التي يبدو أنها تشير الى رغبة في فرض شروط على التعاون الدولي ذات طابع سياسي ستكون عائقا أمام تعزيز قدرة الحكومات في تخطيط ، ومراقبة وتنسيق المساعدة التقنية الخارجية ، وستشكل بالتالي مخالفة لحق كل بلد في اختيار سياستها الاقتصادية . وقال إنه من المؤمل أن تكون الأنشطة التنفيذية بعيدة عن الضغوط وأن يظل تنفيذها يتم بناء على طلب البلدان المستفيدة ، وفقا للمبادئ الكبيرة المحددة في توافق الآراء لعام ١٩٧٠ .

(السيد فلوريس ، المكسيك)

٣٦ - وأضاف ، من جهة ثانية ، أن التباعد بين الحاجات والموارد المتاحة لهذه الأنشطة يزداد . وأن البلدان الصناعية ، التي لا تتناسب مساهمتها مع قدراتها الكبيرة ، وبالتالي ينبغي أن تزيد من دعمها لهذه الأنشطة ، التي هي في نهاية المطاف ، تخدم النمو العالمي . وأنه ينبغي أن يتم تكييف الأنشطة التنفيذية حسب الظروف المتغيرة والحاجات المختلفة للبلدان النامية . كما أنه من الضروري بمفغة خاصة زيادة المعونة المقدمة الى البلدان الاقل نموا دون أن يؤدي ذلك الى تقليل المعونة المقدمة الى البلدان النامية الاخرى .

٣٧ - واستطرد قائلا إن عملية الاصلاح الجارية حاليا للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة مرتبطة بمسألة الأنشطة التنفيذية . وإن المكسيك مستعدة تماما لدراسة جميع المقترحات التي قدمت ، حيث أن الهدف الاول هو تعزيز الأنشطة التنفيذية مع احترام مبادئ العالمية والحيادية وكذلك الطبيعة الطوعية للمعونة . إن توافق الآراء الذي تم التوصل اليه عام ١٩٧٠ (مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥)) والقرار ٢١١/٤٤ يبقيان الإطار المرجعي في هذا الصدد ، وإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعاد تشكيله هو الهيئة المناسبة لتحديد توجه الأنشطة التنفيذية . وقال إن فكرة إعادة تنظيم الهيئات الموجهة لنظام التمويل الحالي ينبغي أن يتم دراستها بعناية . وفي الواقع ، فإن المشكلة ترجع الى تكوين هذه الهيئات أكثر مما ترجع الى عدد أعضاء هذه الهيئات ، هذا التكوين الذي يكون أحيانا غير متوازن الى درجة خطيرة ، كما يرجع الى أساليب عملها التي تكون أحيانا مخالفة لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣٨ - السيد ريبسينسكي (بولندا) : قال ملاحظا أن تطوير القطاع الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة هو حاليا في بداية مرحلة جديدة . وأن تحول العلاقات الدولية ييزيد من إلحاحية الاصلاحات التي كان ينبغي البدء بها منذ وقت طويل . وقال إن الأنشطة التنفيذية لا ينبغي أن تترك جانبا عند إعادة التشكيل العامة بل ينبغي أن تكون أوشق صلة بالموضوع وأكثر فعالية وأن تكون دون أي شك أسهل تعديلا من بقية قطاعات المنظومة ، خاصة لانها عالمية ، وطوعية وتقنية ، وحيادية ومتعددة الأطراف . كما أن مساهمتها في التنمية الاقتصادية لا مثيل له . وأن المقترحات المقدمة من قبل بلدان أوروبا الشمالية ، المعنية خاصة بإنشاء مجلس دولي للتنمية ولتحسين الإدارة ، تضع المناقشات في المنظور الصحيح . وينبغي لقطاع الأنشطة التنفيذية ، أن تزرع في الأمم المتحدة ، روح الفعالية في الإدارة . كما ينبغي أن تستمر المناقشات حول الأنشطة

(السيد ريسينسكي ، بولندا)

التنفيذية على أساس قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يجهد في المحافظة على دينامية هذا القرار . كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مصالح جميع المجموعات والبلدان ولا ينبغي إرجاع مسألة العالمية والتعددية الى مسائل بين الشمال والجنوب .

٣٩ - وقال إنه يجب ، اضافة الى المسائل التقليدية ، بحث مشاكل التحول ، وتطور الانظمة الاقتصادية ، وإدارة التنمية ، والازمات في فترة التحول السريعة . وفي هذا الإطار ، فإن مقرري مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١١/٩١ و ٢٤/٩١ بشأن دور القطاع الخاص في عملية التنمية ، والتعاون التقني من أجل تحول اقتصاد بلدان أوروبا الشرقية يشهدان على إلحاحية النظرة الشاملة الى مسائل التعاون التقني التي يمكن أن تكون مصدر إلهام لمنظمات أخرى ، وأن تشكل محورا جديدا لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية . وهنا مندوب بولونيا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على روحه الابتكارية كما هنا اليونيسيف على مؤازرتها في تطبيق قرارات القمة العالمية للطفل .

٤٠ - واستطرد قائلا إن استمرار الأنشطة التنفيذية يعتمد على قدرة منظومة الأمم المتحدة على التكيف مع عالم أخذ في التحول . وينبغي بصفة خاصة تعزيز ملاحيات المنسقين المقيمين وتفويض السلطات للمكاتب الخارجية مع مراعاة الحاجات المحلية . كما ينبغي كذلك إنشاء مكاتب اقليمية في المناطق المعنية وتوجيه الأنشطة التنفيذية بشكل رئيسي على عملية التنمية واستخدام القدرة الوطنية .

٤١ - ومضى قائلا إن مفهوم التنمية البشرية ، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يتطلب مزيدا من التحليل ، بجميع أبعاده ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية . وأن هذا المفهوم يسمح بتوليف جميع المشاكل الكبيرة لعملية التنمية ومن ثم إعادة وضعها في منظور أكثر اتساعا ، وأنه يشغل مكان القلب في عملية الإصلاح في الأمم المتحدة . وأنه من أجل تحاشي الركود ، ينبغي إدخال عناصر جديدة عن طريق تمثيل أكثر عدلا وتوازنا ، ويكون متماشيا مع مصالح البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا ، كما هو الحال بالنسبة لبولونيا .

٤٢ - السيدة تيكانفار (فنلندا) : تكلمت باسم بلدان الشمال الاوروبية ، فقالت إن النمو الاقتصادي لا يكفي بحد ذاته للقضاء على الفقر أو لضمان مساهمة جميع شرائح السكان في عملية التنمية . إذ أنه من المتفق عليه اليوم أن الفرد هو في قلب عملية

(السيدة تيكانغارا، فنلندا)

التنمية وأن التنمية القابلة للإدامة لا بد أن تمر إذن من خلال تنمية الموارد البشرية . وذلك يقتضي اتباع سياسات مناسبة في مجال الصحة ، والتغذية ، والاسكان ، والسكان ، والبيئة والتعليم . وقالت إن التقرير العالمي بشأن التنمية البشرية ، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، هو خطوة كبيرة إلى الأمام ، حيث أنه يقترح توجيهات لدمج تنمية الموارد البشرية في العملية الشاملة لتخطيط عملية التنمية . ولذلك سيحمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على القيام بدور متزايد الأهمية في هذا القطاع .

٤٢ - وقالت إن المسألة تتعلق في الوقت الحاضر بصياغة سياسات وبرامج على هذا الأساس . فعلى الصعيد الوطني ، ينبغي تحديد الأولويات وتوزيع الموارد فيما بين القطاعات المختلفة بشكل يتم فيه الحصول على الفائدة القصوى . كما ينبغي تخفيض النفقات العسكرية بصفة خاصة إلى الحد الأدنى اللازم ليتم تحرير موارد من أجل التنمية . كما لا ينبغي أن يشمل التقشف مجالات التعليم والصحة ، التي لا غنى عنها لإنعاش النمو .

٤٤ - وأضافت أنه ينبغي على الصعيد الوطني ، تحديد أو إعادة التفكير في المجالات ذات الأولوية للتعاون من أجل التنمية في نطاق البرامج سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية . وهناك الكثير الذي ينبغي عمله ، وبصفة خاصة في مستوى تطبيق السياسات ونوعية المعونة . وقالت إنها ترحب بالتوصيات التي قدمتها لجنة التنمية في البنك الدولي بشأن المعونة غير المقيدة في هذا الصدد .

٤٥ - وقالت إن بلدان الشمال الأوروبية لاحظت باهتمام كبير أنه ، حسب قول مديرة شعبة النهوض بالمرأة ، إذا كانت السياسات المتبعة حتى الآن بشأن التنمية لم تعط ثمارها بعد ، فذلك لأنها لم تأخذ بالاعتبار دور المرأة في المجال الاقتصادي والاجتماعي . وإن خبرة هذه البلدان في هذا المجال تُظهر بأن تحسن مستوى المعيشة يسير بموازاة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية وحصولها على التعليم ، والخدمات الاجتماعية وحق الملكية . ولذلك لا بد من أن تدمج سياسات تنمية الموارد البشرية المرأة في هذه العملية .

٤٦ - وقالت إن هدم الحدود الأيديولوجية ، وانتهاء الحرب الباردة والتقدم الحاصل بشأن نزع السلاح تشير آمالا كبيرة . ومع ذلك ، فإن السلم والأمن لن يكونا دائمين إذا

## (السيدة تيكانغارا ، فنلندا)

لم تنشأ احوال مواتية للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة وكذلك لإرساء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم .

٤٧ - وأضافت إن إحلال اللامركزية ومشاركة كل فرد في عملية اتخاذ القرار لا غنى عنهما أيضا لتحقيق أهداف التنمية . وينبغي أن يصاحب ذلك ادارة سليمة في القطاع العام ، وسلطة قضائية مستقلة ، واحترام للحريات الاساسية . وإن إقامة الديمقراطية والتعددية ووضع سياسات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار قوى السوق وتنشط القطاع الخاص هي أساسية لكي يتمكن الفرد من التائق بشكل كامل وبالتالي من الاستفادة من امكانياته في الإبداع . وهذا هو الهدف النهائي لتنمية الموارد البشرية .

٤٨ - السيد سينغ (فيجي) : قال ، مشيرا الى الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في عملية التنمية ، إنه رغم التقدم الهائل الذي احرز حتى اليوم ، فإن الركود الاقتصادي لا يزال قائما في أغلب البلدان المثقلة بالدين ، حيث نسبة نمو السكان تفوق نسبة النمو الاقتصادي وحيث يأخذ الفقر ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز) أبعاد الكارثة . ولذلك يتحتم أن تكشف هيئات المنظومة أنشطتها التنفيذية الهادفة الى دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل اصلاح حالتها ، كما ينبغي أن تفهم البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها التي التزمت بها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة العامة من أجل التنمية وأن تصل الى النسبة المستهدفة ٠,١٥ في المائة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا .

٤٩ - وقال إن التقرير العالمي بشأن التنمية البشرية ، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يبين وبصراحة بأن الانسان ينبغي أن يكون في قلب عملية التنمية . ومع ذلك ، فإنه من المؤسف ملاحظة أن المؤشر المركب للتنمية البشرية لم يؤخذ بالاعتبار بالنسبة للبلدان التي يقل سكانها عن مليون نسمة ، وبذلك تركت جانبا البلدان الصغيرة مثل فيجي .

٥٠ - وأوضح قائلا إنه بالنظر الى أن فيجي هي على الضبط ، بلد صغير فإنها تعتبر مسألة تنمية الموارد البشرية مسألة أساسية . فالسياسات موجهة نحو تحسين نوعية الحياة لجميع شرائح السكان وهناك برامج مختلفة في طريق التنفيذ تهدف الى رفع مستوى التعليم وخدمات الصحة ومساعدة الشرائح الأكثر فقرا من السكان ، وبصفة خاصة في المناطق الريفية . وتسعى الحكومة من جهة أخرى الى ضمان المشاركة الكاملة



(السيد سينغ ، فيجي)

للمرأة في عملية التنمية واقامت آليات مختلفة لهذا الغرض . ورحب بمبادرات أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، التي اتخذتها لمواصلة خطة عمل جاكرتا .

٥١ - ومضى قائلاً إنه قد تم اعتماد عدة استراتيجيات دولية منذ عام ١٩٩٠ ، تحدد الخطوط العريضة لعمل هيئات الأمم المتحدة . وينبغي على الأخيرة المشاركة بشكل فعال في دراسة وتقييم التقدم المحرز في وضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ ، وقد بدأ بعض هذه الهيئات في دراسة هياكلها وأدائها لوظائفها وسير عملها وطرائق عملها للتمكن من الوفاء بالمهام الملقة على عاتقها بشكل أفضل . ومن المؤمل أن تحذو حذوها منظمات أخرى .

٥٢ - وأضاف قائلاً إنه نظرا لتعقيدات المشاكل التي تواجه البلدان النامية وتداخل المهام الملقة على مختلف هيئات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، فإن الازدواجية تصبح مسألة لا مفر منها . ومع ذلك فإنه ينبغي مواصلة النظر في وضع برامج تعاون باعتماد أسلوب متعدد التخصصات . ولذلك ينبغي على هيئات المنظومة تعزيز تنسيق أنشطتها وأن تتوزع المهام فيما بينها بشكل أفضل تبعاً لقدراتها التقنية . وإذا كان صحيحاً أن وضع البرامج المتعددة التخصصات يقع على عاتق حكومات البلدان المعنية في المقام الأول ، فإنه ينبغي على المنسقين المقيمين أن يساهموا عن طريق المشاورات الدورية ، في تحديد وسائل العمل الأفضل . فهذا هو السبيل الوحيد لمساوقة الأنشطة التنفيذية مع الأولويات التي تقرها الحكومات .

٥٣ - وقال إن وفد فيجي ينتظر باهتمام نتائج الدراسة الشاملة التي تجري كل ثلاثة سنوات لتوجهات الأنشطة التنفيذية والتي ستسمح بتقرير التدابير الجديدة التي ينبغي اتخاذها لمتابعة أحكام القرار ٢١١/٤٤ بشكل كامل .

٥٤ - السيد مكارشر (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ، مذكراً بمقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنفيذ الوطني والتدابير المستقبلية المتعلقة بنفقات الدعم ، إن هذه المقررات ستحفز من جهة ، البلدان النامية على تحمل مسؤوليات أكثر في تنفيذ المشاريع وعلى الوفاء بشكل أفضل بالالتزام بتقديم حساب عنها ، ومن جهة ثانية ستحفز ، الأجهزة القطاعية في تعزيز دعمها المنهجي والتقني للبرامج والمشاريع الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقال

(السيد مكارثر ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

إن هذه القرارات تحدد كذلك اطار المساعدة التي ينبغي لاجهزة المنظومة تقديمها الى البلدان النامية بغرض مساعدتها في تعزيز قدراتها الوطنية على إعداد وتنفيذ برامج التنمية .

٥٥ - وقال إنه ينبغي أن يفهم مع ذلك بأنها ليست إلا نقطة الانطلاق لعملية طويلة لن تنتهي إلا بعد سنوات عديدة ينبغي أن ترافقها مشاورات فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاجهزة الرئيسية والحكومات . ومن الواضح أن هذه العملية لن تنتهي في الوقت الذي سيتم فيه الدراسة التي تجرى كل ثلاثة سنوات لتوجهات الأنشطة التنفيذية للتنمية ، والتي لا يمكن أن تشكل إلا مجرد تقييم أولي . وقال إن الدراسة التي تجرى كل ثلاثة سنوات ينبغي أن تتابع وتصحح بدراسات ثانوية من قبل الاجهزة الموجهة في منظومة الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، وأجراء تقييم متعمق على الصعيد الوطني . وإن ذلك من الأهمية بمكان ولا سيما عند إجراء الدراسة القادمة للأنشطة التنفيذية كل ثلاث سنوات حيث يخشى أن تتقدم على مسائل التنسيق مسائل رئيسية أخرى مثل الإدارة الجيدة للمرفق العام ، وتنسيق وتمويل المعونة من أجل التنمية والمساعدة الانسانية ، والعلاقة بين التنمية والبيئة .

٥٦ - ومضى قائلاً إنه ينبغي اليوم العمل على أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه القطاعيون الرئيسيون والحكومات بوضع أساليب جديدة للتعاون كيفية تاماً حسب حاجات كل بلد بحيث يستفاد من التوجهات الجديدة المتعلقة بنفقات الدعم ، والتنفيذ الوطني ، وتعزيز القدرات الوطنية والنهج البرنامجي بالنسبة لكل برنامج . وأن التقدم الحاصل في هذه المجالات ستسمح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقوية صلات التعاون مع بعض أجهزة المنظومة التي لم تكن لديها أوامر تعاون وثيقة معه .

٥٧ - وأعلن أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية يساند بالكامل مفهوم التنفيذ الوطني والنقل التدريجي للمهام الإدارية والدعم التنفيذي . غير أن هذا النقل ينبغي أن يصاحبه تعزيز القدرات الوطنية ويفترض بالتالي قيام هيئات المنظومة بزيادة مساعدتها في هذا المجال . وخلال فترة التحول ، التي قد تكون طويلة ، يتحتم أن يتم الاستغلال الأفضل لقدرات الدعم الإداري والتنفيذي لمختلف الهيئات من أجل تحاشي استنفاد الميزانية العادية لهذه الاجهزة وبالتالي استنفاد مجموع موارد المنظومة .

(السيد مكارثر ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

٥٨ - واستطرد قائلاً إنه من المثير للقلق بمفغة خاصة أنه يجري ، تحت ستار التنفيذ الوطني ، إنشاء خدمات إدارية وطنية ، بالتعاون مع المكاتب الخارجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لمجرد تقديم الدعم الإداري والتنفيذي لتنفيذ المشاريع الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وأن ذلك لن يساهم في تعزيز القدرات الوطنية لا سيما أن دور الوزارات في تنفيذ المشاريع يتقلص بسبب ذلك . وفي الواقع ينبغي كشف أواصر التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة .

٥٩ - وقال إنه لا يمكن للمنسقين المقيمين القيام بمهامهم بشكل حقيقي إلا إذا كانت هناك روح تعاون فيما بين ممثلي مختلف هيئات المنظومة في الميدان . وإن وفد الولايات المتحدة الأمريكية يرحب في هذا الصدد بنتائج الدورة التدريبية التي نظمتها منظمة العمل الدولية في تورينو والتي تبعتها دورات وطنية حيث شارك فيها موظفون وطنيون ودوليون . وقال إنه ينبغي أن تكون الدراسة التي تجرى كل ثلاثة سنوات مناسبة لتقييم نتائج هذه الحلقات الدراسية والتدابير الأخرى الموجهة لتكثيف التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني . كما أنها ستسمح ببيان العناصر التي تعيق التقدم في المجالات الأخرى ، وبمفغة خاصة في مجال إضفاء اللامركزية على قدرات الدعم لهيئات التنفيذ على الصعيد الوطني .

٦٠ - واختتم قائلاً ، إنه من المؤكد أن تكاملاً أفضل للأنشطة الإنمائية للمنظومة على الصعيد الوطني سيسمح ليس فقط بتعزيز قدرات المنظومة على الاستجابة بشكل أفضل لحاجات البلدان النامية وإنما ستساهم من جهة ثانية في القضاء على الازدواجية ، وتخفيض التكلفة وزيادة فعالية المساعدة التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة .

٦١ - السيد بوليسون (منظمة الأمم المتحدة للتربية ، والعلم والثقافة (اليونسكو)) : قال إن التقدم الكبير الحاصل في مجال نزع السلاح والاندفاع الجديد الذي تشهده الديمقراطية في العالم تسمح بالأمل بأن فترة الركود التي مرت بهيئة البلدان النامية في سنوات الثمانينات ، قد مرت وأن طرقاً جديدة قد افتتحت للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وأضاف أنه ينبغي في السنوات القادمة ، العمل بصورة أساسية ، على ضمان التنمية الاقتصادية التي تعيقها اليوم أزمة الدين ، مع النهوض بتعزيز التقدم الاجتماعي . إذ أنه لا يمكن لأحدهما المضي دون الآخر .

(السيد بوليسون)

٦٢ - واستطرد قائلاً إن تقرير الأمين العام حول تطبيق القرار ٢١١/٤٤ يبين بوضوح ما عملته هيئات الأمم المتحدة وما تنوي عمله من أجل تعزيز المشاركة الوطنية في جميع جوانب التعاون من أجل التنمية ، وتقديم الخدمات الفنية والاستشارية على الصعيد الوطني بالتعاون مع الاخصائين الوطنيين فيما يتعلق بتحديد مفهوم النهج البرنامجي لكل برنامج .

٦٣ - وقال إن المجلس التنفيذي لليونسكو يؤيد تماما التوجهات الجديدة ، وقد اتخذ ، رغم الصعوبات التي تواجهه موظفيه وموارده ، بسبب غياب دولتين من أهم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، تدابير لوضع أحكام القرار ٢١١/٤٤ موضع التنفيذ . وقد انشأت اليونسكو ، بوجه خاص جهازا هاما للتدريب لجميع وكلائه في الميدان بشكل يتم فيه تحسيسهم بأهمية التعاون مع بقية الهيئات العاملة في مجال التنمية في الأمم المتحدة والمشاركة الفعالة في الحلقة الدراسية التي نظمتها منظمة العمل الدولية في تورينو . كما أعيد النظر في نظام تناوب الموظفين فيما بين المقر والمكاتب الخارجية ، بغية الاستفادة بشكل أفضل من القدرات في مسألة التعاون لأغراض التنمية . وأخيرا ، تم إنشاء وحدات إدارية جديدة من أجل تكثيف الاتصال فيما بين المكاتب الخارجية والمقر ، وتمكين اليونسكو ، تقديم المشورات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المستفيدة التي هي في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية . كل ذلك يبين رغبة اليونسكو في تكثيف روابط التعاون فيما بين المنظمات وتعزيز دورها على صعيد الأنشطة التنفيذية في إطار تعزيز المؤسسات الوطنية .

٦٤ - وقال إن الدراسة الشاملة التي تجري مرة كل ثلاثة سنوات بشأن توجهات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمنظمة الأمم المتحدة ينبغي أن تشمل ليس فقط التوجهات الكبيرة المحددة في القرار ٢١١/٤٤ ، ولكن كذلك المسائل الأخرى التي برزت منذ اعتماد هذا القرار . أما بشأن الأهمية التي يعلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنفيذ الوطني بالنسبة للدورة الخامسة البرنامجية ، فقد أكد أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية على أنه ينبغي وضع توجهات دقيقة بالنسبة لمهام البرنامج الإنمائي وهيئات الأمم المتحدة والحكومات وكذلك القيام بشكل خاص بتوضيح دور كل من البرنامج والهيئات الأخرى في تنفيذ المشاريع والبرامج .

٦٥ - وقال إن الترتيبات الجديدة بشأن نفقات الدعم كانت محل استشارات مثمرة أدت إلى التوصل مؤخرا إلى اعتماد تعليمات في هذا الصدد . وينبغي الآن الاتفاق على

(السيد بورليسون)

المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الوطني ، التي ستقدم صيغة أولية له في المستقبل القريب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٦٦ - السيد ويسيبونو (إندونيسيا) : قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به مندوب غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وأكد أنه نظرا إلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجهه غالبية البلدان النامية ، فإنه من الضروري إنعاش النمو الاقتصادي بدون تأخير . وحيث أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية هي إحدى الجوانب الهامة لعمل الأمم المتحدة فإنه يتحتم زيادة فعاليتها ، وأن اعتماد قرارا بتوافق الآراء سيعطي اندفاعا جديدا للإصلاحات المضطلع بها فيها تطبيقا للقرار ٢١١/٤٤ . وقال إن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة منبثقة عن عدة وثائق حديثة كذلك ، وبصفة خاصة الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية والاستراتيجية الإنمائية الدولية . ولذلك ينبغي أن يكون غرضها تحقيق الأهداف الدولية ، المحددة على هذا النحو .

٦٧ - ومضى قائلا إن المدير العام عرض في تقريره (A/46/206) عددا من الصعوبات الاقتصادية التي تتطلب عملا متضافرا لهيئات الأمم المتحدة ، وكذلك التدابير العملية الأولى التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه . ورغم هذا التقدم المحرز ، فإن هيئات الأمم المتحدة تواجه عدة مشاكل في أنشطتها التنفيذية ، أكثرها إلحاحا حسن توزيع الموارد . ورغم العبارات القوية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، لم يُعرب في المؤتمر الأخير لإعلان التبرعات عن الحاجة لزيادة الموارد المتاحة . وبدلا من الاهتمام بمواضيع جديدة ، مثل روح المشروع ينبغي على البلدان المانحة أن تسعى إلى تحقيق الهدف المحدد للمعونة العامة للتنمية (٧، في المائة من الناتج القومي الإجمالي) .

٦٨ - واستطرد قائلا إنه في سنوات التسعينات ، ينبغي كذلك للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة أن يكون من أهدافها القضاء على الفقر ، مما يتطلب بصفة خاصة انتعاش النمو الاقتصادي ، ولا شك في أن برامج مكانية فعالة من أجل تنمية الوسائل الوطنية ، والتنفيذ الوطني ، تعتبر مسائل أساسية من أجل فعالية الأنشطة التنفيذية .

٦٩ - وقال إن الأهمية التي أعطيت مؤخرا للجانب الإنساني في التنمية وإلى الحاجة للوصول إلى المجموعات الأكثر حرمانا والأكثر ضعفا لها ما يبررها كل التبرير . ومن وجهة النظر هذه ، فإن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية هام

(السيد ويسيبونو ، إندونيسيا)

جدا . ومع ذلك ، فإن مؤشر الحرية الإنسانية لم يأخذ مكانه الحقيقي في هذا التقرير ، لأنه يخالف نص وروح مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٣/٩٠ وتوافق الآراء لعام ١٩٧٠ وكذلك قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ وكذلك لأنه يستند على معايير عشوائية لا تأخذ في الاعتبار الاختلاف في التقاليد والثقافات . وأخيرا ، فإن هذا المؤشر لا يبين حجم المشاكل التي تواجه البلدان النامية ، ويخشى أن يحول الاهتمام من مشاكل أكثر خطورة ، مثل المناخ الدولي غير المواتي وعدم تناظر العلاقات الاقتصادية العالمية . وأنه من المؤسف أنه لم تتح الفرصة للبلدان المستفيدة لتقديم أولوياتها واهتماماتها في موضوع التنمية .

٧٠ - وقال إن التنسيق الفعال هو هام أيضا إذا أريد للأنشطة التنفيذية أن تحقق الهدف الذي تسعى إليه . ولذا يكون من الضروري الآن توجيه الانتباه إلى متابعة وتطبيق القرار ٢١١/٤٤ على صعيد البلدان وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة على السواء . ومن هذه الزاوية ، ينبغي أن نرحب بالتدابير المتخذة لتعزيز دور المسنقين المقيمين . كما حان الوقت كذلك اتخاذ تدابير بقصد الاستعانة ، على نحو متزايد ، بالقدرات الوطنية ، وتوسيع التنفيذ الوطني ومنح وتفويض مزيد من المسؤوليات في الميدان .

٧١ - واستطرد قائلا إنه إزاء مواجهة المشاكل الجديدة والقديمة التي تواجه البلدان النامية ، يجدر أن لا يغيب عن أذهاننا ما هو أساسي ، أي متطلبات توافق آراء لعام ١٩٧٠ ، الذي يحدد الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية العالمية ، والتعددية ، والحياد ، وتقديم المساعدة بشكل إعانات . ومن الأهمية بمكان تعزيز هذه الجوانب التي يطلب أن تضطلع فيها الأنشطة التنفيذية بدور متزايد في السنوات المقبلة .

٧٢ - واختتم كلمته قائلا إنه ، على نحو ما اقترحه المدير العام ، إذا لم تنفذ الاملاحة التي طالبت بها الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤٤ وكذلك هيئات دولية حكومية أخرى بهمة وحزم ، فإن الأنشطة التنفيذية لن تتيح حل مشاكل الفقر والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي الدائم .

٧٣ - السيد القاسمي (الإمارات العربية المتحدة) : قال إن الإمارات تؤيد مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشطب رقمها الإرشادي للتخطيط ولا يعني هذا أن

(السيد القاسمي ، الإمارات  
العربية المتحدة)

بلده يوافق على إغلاق المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظرا لان الإمارات العربية المتحدة ما زالت بلدا ناميا وبحاجة إلى الاختصاصات التقنية للبرنامج . وأشار المتكلم إلى الأهمية التي تعلقها الإمارات على الفريق العامل المعني بالخليج ، وكذلك على ضرورة تنفيذ البرنامج الهادف إلى إنعاش التنمية الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي تأثرت بالازمة . وأضاف أن الإمارات تولي في هذا الصدد أهمية خاصة للبيئة البحرية للخليج وتطلع إلى إمكانية الاستفادة من مساعده تقدم بوجه خاص في ميدان التدريب .

٧٤ - وقال ، فيما يتعلق بالتنمية البشرية ، إنه ينبغي أن تبقى الإدارة المسؤولة عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تابعة مباشرة لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وإن اليونيسيف هي التي ابتدأت بمشاريع تنمية ذات بعد إنساني وحست البلدان بأهمية المسائل المتعلقة بالمسنين والأطفال والنساء .

٧٥ - واستطرد قائلا ، فيما يتعلق بتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩١ ، إنه يؤيد الاستراتيجية ذات الجانبين (النهوض بالتنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية) ، وكذلك الاستنتاج الذي توصل إليه التقرير بأن التقدم التكنولوجي محرك التنمية ، وأعرب عن أمله بأن يقدم البنك الدولي مزيدا من المساهمة في نقل التكنولوجيا .

٧٦ - وقال إنه لئن يرحب بالتقرير الأولي للبرنامج الإنمائي عن التنمية البشرية ، نظرا لأنه يُلح على أن الهدف الأساسي لهذه العملية هو إتاحة مزيد من الخيار للسكان ، فإنه يبدي تحفظات جادة على التقرير الثاني الذي صدر هذا العام : فإن مما يجعل مفهوم حرية الإنسان قابلا للجدل أن البرنامج الإنمائي بتقديمه هذا المؤشر قد قطع عدة مراحل . وفضلا عن ذلك ، فإن عزو التقدم القليل الذي أحرز في هذا المجال إلى الافتقار لإرادة السياسية بدلا من الافتقار إلى الموارد المالية لا يتفق مع واقع البلدان النامية . وفي الواقع إن هذا الاستنتاج المبسط لا يضع في الحسبان العوامل الاقتصادية الخارجية المنشأ ، ولا سيما على ، سبيل المثال ، التدابير الحمائية التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو إزاء صادرات البلدان النامية .

٧٧ - ومضى قائلا إن دولة الإمارات العربية المتحدة إدراكا منها للصلة المتبادلة القائمة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، تولي هذه المسألة أهمية كبيرة

(السيد القاسمي ، الإمارات  
العربية المتحدة)

جدا . ولذلك فإنها خفضت معدل الامية إلى ما يقرب من ٢٥ في المائة بعد أن كانت هذه النسبة ٨٠ في المائة وقت حصول البلد على استقلاله .

الكارثة الطبيعية في الغلبين

٧٨ - السيد غيريرو (الغلبين) : تحدث عن موضوع الانجرافات الارضية التي سببت على الاقل ٣ ٠٠٠ وفاة واقتلعت مساكن ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ أسرة ، فشكر الوفود التي أعربت عن تضامنها وأعلن أنه سيقدم مشروع قرار عن هذه المسألة لأن الغلبين لا تتمكن بمفردها من مواجهة هذه الكارثة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠